متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية
-دراسة حالة الجزائر-

مـولاي لـخضـر عبـد الـرزاق
أستاذ مساعد مكلف بالدروس بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
بجامعة قاصدي مرباح بورقلة
بـونـوة شعيـب
أستاذ التعليم العالي –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان
البريد الالكتروني:a_moulay@maktoub.com
رقم الهاتف:20 43 42 64 06

مقـــدمـــة:

اتجهت اقتصاديات العالم في الربع الأخير من القرن العشرين نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص، وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة المحلية والدولية. وفي إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المعززة له في المدى الطويل بدأت أنشطة تنمية القطاع الخاص تبرز على الساحة في الأعوام الأخيرة كمكون ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في البلدان النامية. وتكمن أهمية تنمية القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي و توفير مناصب شغل وتخفيض أعداد الفقراء ومساعدة الناس على تحسين أحوالهم المعيشية. وبدون القوة الديناميكية للمبادرات الخاصة التي تنظمها الأسواق التنافسية سيظل الناس تحت وطأة الفقر. إن تنمية القطاع الخاص لا تعني الخوصصة العشوائية وإنما إعادة تركيز دور الدولة لإفساح الطريق أمام الأعمال الحرة ودعمها وعندما يكمل القطاعان الخاص والعام بعضهما البعض، ستتحقق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ومن هنا نطرح التساؤل التالي :**ماهي المحددات الإستراتيجية لتنمية القطاع الخاص بالدول النامية وهل نجحت الجزائر في تهيئة مناخ استثماري مناسب لنمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص؟**

لمعالجة هذه الإشكالية قسمنا هذه المقالة إلى العناصر التالية:

1- القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية

2- متطلبات تنمية القطاع الخاص

3- دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر

4- المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر

1- القطاع الخاص و التنمية الاقتصادية:

1-1-ماذا نقصد بتنمية القطاع الخاص:

يعرف القطاع الخاص بشكل عام بأنه "**ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية**", أما من وجهة نظر المحاسبة القومية فيعرف "**على انه يشمل القطاع الخاص وفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993: المشروعات الخاصة, القطاعات العائلية, الهيئات التي لا تهدف للبرح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين (أو غير المقيمين) للشركات الخاصة**"[1]

يشار إلى تنمية القطاع الخاص على أنه "**رفع الحواجز وخلق القدرة لبناء نظام أعمال موجه إلى السوق يعمل بصورة فعالة ويحقق نمواً اقتصادياً**".

وتشمل تنمية القطاع الخاص النقاط التالية[2]:

- تسهيل المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في قطاعات غير تقليدية، مثلا على صعيد الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة والتعليم والطاقة.
- تعزيز المؤسسات وتطوير أُطر تنظيمية تدعم التنمية المحلية للقطاع الخاص
- إصلاح بيئة الأعمال والسياق القانوني الذي تواجهه الشركات بما فيها المنشات الصغيرة جدا
- رفع مستوى القدرات والمهارات المهنية التي تتميز بها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، لا سيما من خلال تعزيز توفير خدمات تطوير الأعمال
- تعزيز إمكانية استفادة الشركات من التمويل، وخاصةً المنشآت الصغيرة جداً والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم
- تشجيع الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام

1-2-أهمية تنمية القطاع الخاص:

من الواضح للكثيرين في عصرنا هذا، أن نظام السوق والقطاع الخاص لديهما دور كبير في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات إلا أنه من الضرورة بمكان، الدراسة الجيدة لنتائج منهج نظام السوق والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية في بعض المجتمعات وبشكل خاص على طبقة الفقراء فيها.

فنظام السوق، للتنمية الاقتصادية يعمل على إحداث الشروط التي يمكن أن تساهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات ومساعدة البيئة المهيأة لأنشطة القطاع الخاص والإطار الإقتصادي المحقر للأداء المؤسسي والفردي الجيد، فإن قدرة القطاع الخاص لتوفير فرص العمل وتوسيع نطاق التشغيل للطاقات البشرية تعتمد على تطوير نظام السوق في المجتمع، مثلما أن تطوير السوق يعتمد على توسيع و تقوية القطاع الخاص من خلال توفير الحوافز و الدعم لإجراء التخصيص privatizing للمشاريع المملوكة من قبل الدولة، وتطوير المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولجذب وتطوير وتوسيع التعاونيات عبر الدولية في بعض الحالات

كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد ككل، مثلما تحقق العوائد الواسعة للأفراد المستثمرين، وبشكل خاص المجتمعات التي تتبنى في سياستها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المدخلات والاستقلالية في الاستثمار واتخاذ القرارات العملية، وبتوفير الحوافز المطبقة بعدالة وثبات لكافة المشاركين فالعديد من الأبحاث العلمية في الدول النامية أيدت أن هناك علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وبينت كذلك أن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق مع الاستثمارات الخاصة إضافة إلى ذلك فقد بينت الدراسات أن نمو القطاع الخاص والقوي في كل من غانا، غينيا، وجامبيا أدى إلى فرق كبير في مشاريع إصلاح الخدمات المدنية في تلك الدول

يذكر أن الدور المتنامي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مند العقدين الماضيين قائم على الافتراضات التالية[3]:

- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي إلى توفير في الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها
- يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام فيما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد
- يتصف القطاع الخاص بأتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية
- بالإضافة إلى ذلك يؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة
- الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على نمو اقتصادي والحد من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام؛ فعبر توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل، يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر.

يوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة (2005) بأن تتضمن استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، إستراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص المحلي وتوليد

الدخل للفقراء، إن تحفيز وتنمية القطاع الخاص المحلي في الدول النامية، وإشراك القطاع الخاص في عملية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أهم، صارا يشكلان شيئاً فشيئاً عنصراً أساسياً من جدول الأعمال الإنمائي.

الاستثمار في القطاع الخاص ⇐
- زيادة التوظف
- ارتفاع مستوى الدخل
- زيادة الإنتاجية
- ارتفاع مستوى إنفاق الأسر على الصحة والإسكان و التعليم

⇐
- نمو اقتصادي
- خدمات أحسن مقدمة للفقراء
- انخفاض معدل الفقر

1-3- استثمار القطاع الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يتضمن الجدول رقم (1) نتائج دراسة أعدها البنك الدولي شملت 50 دولة نامية وتقارن بين فاعلية الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

جدول رقم (1)يوضح :استثمار القطاعين الخاص والعام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % (1998-1970)

البيان	عالي	متوسط	منخفض
إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	24.6	19.9	18.3
- الاستثمار الخاص	15	11.9	9.9
- الاستثمار العام	9.5	8	8.4
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا	اكبر من 5%	بين 3 %و5%	اقل من 3%

المصدر: د/عدي قصيور, الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ص101

ويبدو واضحا من الجدول وجدود علاقة موجبة بين حجم الاستثمار الخاص ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فعندما كانت نسبة الاستثمار الخاص للناتج المحلي الإجمالي عالية بحدود 15 في المائة سنويا تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل 5 في المائة سنويا وعندما انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 11.9في المائة تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 3 في المائة و5 في المائة سنويا وأخيرا فانه مع انخفاض نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.9 في المائة انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون 3 في المائة سنويا وذلك على الرغم من نسبة الاستثمار العام كانت عالية نسبيا ومستقرة و إذا كانت هذه الإحصائيات تدل على شيء فهي تدل على أن الكفاءة النسبية التي يتميز بها استثمار القطاع الخاص مقارنة مع استثمار القطاع العام هذا عل افتراض أن باقي عناصر المعادلة لو تتغير[4].

انطلاقا مما أسلفنا تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة في نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات من ناحية وإلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، وقد عزز هذا التوجه زيادة الاستثمارات الخارجية في عدد من الدول المختلفة كما ورد في تقارير البنك الدولي.

كذلك يمكن القول بأن كفاية و إنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاية و إنتاجية استثمارات القطاع العام، حيث خلص عدد من الدراسات إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا واسعا على النمو مصاحبا للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة ليس هذا فحسب، بل أكدت الدراسات أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة ونصف، والتي تؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات التي تهيئ البيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمع وهذا يوضح لنا زيادة استثمارات القطاع الخاص مقارنة مع استثمارات القطاع العام خلال الثلاثة عقود الأخيرة والذي يتضح في العديد من دول العالم الساعية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، وإدامة التنمية الشاملة مثلما يبين الجدول () التالي نسبة الاستثمارات الخاصة والاستثمارات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المناطق العالمية التي توضح زيادة تتسم بزيادة النمو الاقتصادي عن غيرها من المناطق الأخرى.

هذا ويضيف بعد أهمية التنافسية للدول والمجتمعات المختلفة في ظل إطار العولمة وانفتاح التجارة الحرة وفق سياسات منظمة التجارة العالمية (WTO) ووجود المؤسسات التجارية عبر القارات وتأثيراتها المختلفة على حركة التجارة والاستثمارات المتنقلة بين الدول والمجتمعات وفقا لظروف البيئة المساعدة لاستقطاب تلك الاستثمارات، إلى وجود أهمية التطوير الفكري و العملي لدور القطاع الخاص في ظل تغيير دور الحكومات لتحقيق تنافسية الدول للمساهمة بشكل فاعل في ظل الإطار العالمي الجديد و هذا ما حدا بالعديد من الدول، حديثا إلى العمل على تطوير قدراتها التنافسية و الانتقال تدريجيا، من مجرد الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى التحول نحو الاقتصاد المعتمد على الاستثمار كخطوة إلى التحول نحو الاقتصاد المعتمد على الإبتكار.

يولي هذا التحول الأهمية الكبرى في هذا التطور للقطاع الخاص بشكل أساسي، ويقلص ويغير من دور الحكومات فكما يذكر البروفسيور **"مايكل بورتر"** في تقرير التنافسية الدولي، بأن تطوير تنافسية الدول ينقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية وبأن للحكومة أدوارا إيجابية مختلفة يجب أن تلعبها في كل مرحلة من هذه المراحل وكلما تقدمت الدولة في هذه المراحل يقل الدور المباشر

للحكومة، تدريجيا ويتعاظم بالمقابل دور القطاع الخاص في قيادة عجلة الاقتصاد و التنمية بشكل عام حيث في المرحلة الأولى يتمثل دور الحكومة في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي، وتفعيل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

أما في المرحلة التالية وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الاستثمار فيتمثل دور الحكومة بأن عليها عمل ما بوسعها، إضافة إلى المؤسسات والأفراد للانتقال من الإعتماد على عوامل الإنتاج الأساسية إلى عوامل الإنتاج المتخصصة، وخلق البيئة التحتية المناسبة لهذه المرحلة في هذه المرحلة فغن دور الحكومة يتمثل في أن تركز أولوياتها على البنية التحتية ونوعيتها الموانئ، الاتصالات، الطرق، ووضع التشريعات اللازمة للإنخراط في الاقتصاد العالمي[5].

أما في المرحلة الثالثة فيتمثل دور الحكومة في التحول من اقتصاد مبني على الاستثمار إلى اقتصاد مبني على الابتكار فيتطلب دورا حكوميا مباشرا في تقوية مستوى عال من الابتكار، من خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجالات البحث والتطوير، والتعليم العالي، تحسين أسواق رأس المال وتحسين التشريعات والأنظمة الداعمة لإنشاء المشاريع المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة وفي هذه المرحلة نجد أن الشركات الخاصة تتبنى استراتيجيات عملها وفقا للتوجهات العالمية لتوسع من أسواق عملها بشكل يخدم المجتمعات التي تنشأ بها، مثلما تغير من سياساتها في تدريب وتعليم العاملين بها، لتصبح أكثر كفاءة وفعالية ليس على المستوى المحلي بل والعالمي أيضا.

ويمكن أن يبين تطور دور القطاع الخاص وتغير دور الحكومة وفقا لمراحل تطور اقتصاديات الدول، كما يرسمها بورتر، على النحو الوارد في الشكل رقم (1):

الشكل رقم(1): تطور دور القطاع الخاص في التنمية

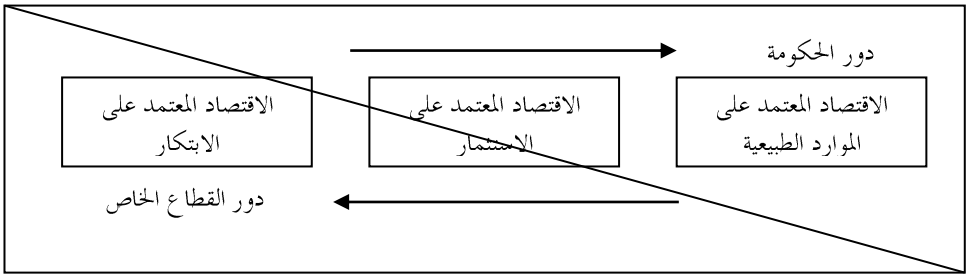

المصدر:د/زهير عبد الكريم الكايد:الحكمانية قضايا وتطبيقات, المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003 ص70

ويذكر بورتر أن التنمية الاقتصادية الناجحة هي عملية تطوير متعاقبة يتواجد فيها قطاع الأعمال والبيئة الداعمة له لتقوية طرق الإنتاج والتنافس الحديثة وزيادتها.

2- متطلبات تنمية القطاع الخاص :

يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى **"مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"**[6]

ومن اهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية نذكر ما يلي[7]:

أ- معدل نمو الناتج:

هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، وقد قدم **"جرتين"** و**"فيلانوفا"** (**Greene and Villanueva 1991**) دلائل على أن هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص وتمتد جذور هذه العلاقة بطبيعة الحال إلى نظرية المعجل المرن باقتراض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[8].

ب- القروض المصرفية:

يتركز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة، ولا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة، نجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية.

ت- **سعر الفائدة:**

فيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية فمازالت هناك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري والتجريبي، فعلى حين شاع الاعتقاد حتى بداية السبعينيات، وطبقا للنظرية الكترية والنيوكلاسيكية، أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري، فإن الأدب الاقتصادي المعاصر -والذي بدأ مع ظهور نموذج "ماكينون -شو" في أوائل السبعينيات من القرن العشرين وتبنى صندوق النقد والبنك الدوليين لسياسات الإصلاح الاقتصادي -طالب بإزالة

التشوهات في سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة بهدف زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس من المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، أما على المستوى التجريبي، فإن التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية قد أسفر عن وجود اختلاف بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على الاستثمار، بمعنى أنه ليس هناك اتفاق عام لهذا الأثر على الاستثمار، فضلا عن أن الدراسات التجريبية لم تحقق النتائج المرجوة منها[9].

ث- سعر الصرف:

يتأثر الاستثمار بما يطرأ على سعر صرف العملة الوطنية من تقلبات فتخفيض سعر الصرف الحقيقي الذي قد تميله عادة برامج الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية يأتي مصحوبا بارتفاع في معدل التضخم نتيجة لزيادة الصادرات و قلة الواردات و ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض عام في الإنفاق، مع تحول في الإنفاق تجاه المنتجات المحلية البديلة للواردات التي ارتفعت أسعارها بسبب تخفيض سعر العملة الوطنية فإذا سعت الدولة في هذه الحالة إلى معالجة التضخم، عن طريق خفض عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص و قد أوضح "**بافي**" (Buffe 1986) في مقالة أن أخفض السعر الحقيقي للعملة الوطنية يؤثر على جانب الطلب بتقليص الإنفاق نتيجة للإرتفاع في المتوسط العام للأسعار محليا بسبب زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية وزيادة الصادرات وعليه، فمن المتوقع أن يؤدي خفض سعر العملة الوطنية إلى تراجع في الإنفاق وبالتالي نقص في الاستثمار الخاص استجابة للنقص في الطلب الكلي، أما على جانب العرض و نتيجة للتحول في الإنفاق في اتجاه المنتجات الوطنية. فالإرتفاع في الأسعار محليا يكون مركزا على أسعار السلع الداخلية في التجارة الدولية (Traded Goods) بالنسبة لأسعار السلع غير الداخلة في التجارة، وهذا من شانه أن يرفع أسعار السلع الداخلة في التجارة ويشجع على زيادة الاستثمار الخاص للتوسع في إنتاجها وذلك على حساب الاستثمار في قطاع السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة التي يزيد إنتاجها فلا يسمح لأسعارها بالارتفاع، فالأثر النهائي لخفض سعر العملة على الاستثمار يعد سؤالا تجريبيا.

ج- الضرائب:

تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، ومن ثم فإن انخفاض دخولهم –نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل – سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من استثماراتهم.

كما أن الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضرائب، يضاف إلى ذلك أن الضرائب المرتفعة على أرباح المشروعات تدفع أصحابها إلى المبالغة في النفقات عند تقدير المادة الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى انخفاض الحصيلة مع عدم زيادة الادخار الخاص, وكذلك يمكن أن تؤدي ضرائب الاستهلاك، إذا من شأنها رفع المنتجات، –وهو ما يتوقف على مدى مرونة الطلب على هذه المنتجات– إلى تخفيض الطلب على المنتجات. مما قد يؤدي إلى خفض الاستثمار، وفي هذه الحالة يظهر خفض الاستثمار كأثر غير مباشر للضريبة.

ح– الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام ومزاحمته للقطاع الخاص:

يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أولا: يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، و أي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة لإنخفاض إيرادات الدولة أو نقص مخطط في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة للتضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية الاستثمارات الجديدة.

والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ومن خلال مضاعف الإنفاق الحكومي إلى زيادة مضاعفة في الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن المتوقع إذا أن تكون العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص.

ثانيا: قد يكون للإنفاق الحكومي على البنية التحتية (الطرق؟، والسدود، والكهرباء، والمواصلات، والإتصالات، والصرف الزراعي والصناعي، والمدن والمجمعات الصناعية والأمن...) أثر تكاملي موجب على الاستثمار الخاص، فالكثير من المشاريع يصبح تنفيذها غير مجد ويحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها إذا كان على المستثمرين تحمل لتكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاجها تنفيذ مشاريعهم الجديدة ولكن عندما تهتم الدولة بالإنفاق على تلك البنى التحتية يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجديا ويقبل القطاع الخاص على تنفيذها، وهذا ما أكدته دراسة كل من **سوفن وسوليمانو** (Serven and Solimano 1991) مما يدعم الأثر السابق للإنفاق الحكومي[10].

ثالثا: يرى آخرون أمثال **بلاس** (Blass 1988) أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد تكون عكسية باعتبار أن الانفاق الحكومي ربما نافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي، فزيادة الإنفاق الحكومي في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص، كما ترفع من معدلات

الربا على القروض فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص. وهكذا نجد أن للإنفاق الحكومي آثارا تكاملية إيجابية و أخرى تنافسية سلبية على الاستثمار الخاص، والتأثير الصافي للإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص هو محصلة القوى المؤثرة في كل اتجاه، ولا يمكن تحديده إلا بالتحليل القياسي.

خ- الديون الخارجية:

برز كذلك العجز في الحساب الجاري كأحد أهم محددات الاستثمار الخاص في الدول النامية، فالديون الخارجية تعتبر مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية، فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية من آلات ومعدات ومصانع. فلا ضير من نمو الديون الخارجية على الدولة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية وداعمة للنمو الاقتصادي، وهي الحالة الغالبة على الدول النامية الفقيرة في المراحل المبكرة لعملية النمو الإقتصادي ولكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر للدولة النامية، وبذلك تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أولا: يعتمد حجم الدفعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على أسعار الفائدة السائدة عالميا، وعلى سعر صرف العملة الوطنية، وأيضا على معدلات التبادل التجاري فحلول موعد سداد الديون يكون عادة مصحوبا بحالة من عدم التأكد حول ما يمكن أن تتبناه الدولة من سياسات تهدف إلى توفير الأرصدة الكافية من النقد الأجنبي سواء بفرض الضرائب أو الرسوم الجمركية أو بوضع قيود على تداول النقد الأجنبي وما إلى ذلك من إجراءات مما يجعل لسداد القروض تأثيرا سلبيا على الاستثمار الخاص (sachs 1988).

ثانيا: بعض أرصدة العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أو من القروض الجديدة قد يتم تخصيصها لسداد القروض القائمة بدلا عن تمويل استثمارات جديدة.

ثالثا: من شأن العجز الكبير من الحساب الجاري من الديون الخارجية أن يفقد الدولة الأهلية للاقتراض في أسواق المال العالمية الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، ويرفع من تكلفة التمويل الخارجي، فيؤثر ذلك سلبا على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة.

د- الاستقرار الاقتصادي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن: **تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظف الكامل بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)**[11]

يعد التغير في معدل نمو عرض النقود من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تنعكس هذه التغيرات على معدل التضخم و مستوى الناتج و العمالة و الطلب الكلي في الإقتصاد،

ومن المتوقع أن يؤدي عدم استقرار معدل نمو عرض النقود إلى زيادة عدم تيقن قطاع الأعمال حول مستقبل الوضع الإقتصادي الأمر الذي يدفعهم إلى تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية فبسبب الطبيعة غير التراجعية للاستثمار، فإن المستثمرين يفضلون الانتظار حتى يتوفر لديهم المزيد من التصورات حول المستقبل، وبذلك تضاف تكلفة الانتظار لترفع من تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، كما جاء في دراسة بندايك كما أوضح "**جرتين**" و"**فلانوفا**" أن خفض معدل نمو عرض النقود في مواجهة التضخم أو العجز المستمر في الحساب الجاري له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص من خلال ثلاث قنوات:

أولا: تقييد عرض النقود يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة الحقيقي مما يخفض المعدل الأمثل للإستثمار.

ثانيا: تقييد عرض النقود يتسبب في نقص الأرصدة المتاحة للبنوك لتوليد القروض اللازمة لتمويل الاستثمار.

ثالثا: قد يتسبب خفض معدل نمو عرض النقود إذا استمر لفترة طويلة إلى نقص في الطلب الكلي وتدنيا في مستوى الأسعار مما يسهم في تقليص أرباح المنشآت فتقل قدرتها على التمويل الذاتي لمشاريعها الاستثمارية وبالتالي يؤثر سلبا على إجمالي الاستثمار الخاص.

والمؤشر الأخير و الهام لعدم الاستقرار الاقتصادي هو أرقام العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات فوجود هذا العجز يعني وجود فجوة تمويلية سالبة (الاستثمار المخطط أكبر من الادخار القومي) لا بد من تمويلها إما بقروض خارجية أو باستثمارات خارجية مباشرة أو بالسحب على الاحتياطات النقدية للدولة، وجميعها تعني زيادة في عرض النقود. وقد برزت أرقام عجز الحساب الجاري كأحد أهم مؤشرات عدم الاستقرار الإقتصادي إبان الأزمة المالية الأخيرة لدول النمور الآسيوية.

ذ- الاستقرار السياسي:

ان توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري وهن بكل ما يتعلق بنظام الحكم، وشكل الطبقة الحاكمة، والأوضاع الحزبية أو الطبقية، ودرجة الوعي والنضوج السياسي، وكل ما يترتب على ذلك من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية.

والواقع أن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر -من جهة- من خطوات التنمية المرسومة لأنه يفضي بالأمور إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية في الاقتصاد الوطني أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار.

وفيما يتعلق بشأن العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار –على المستوى التجريبي– أولت الدراسات لهذه العلاقة بمختلف أشكالها ونتائجها أهمية خاصة، ففي عينة من 28 دولة نامية لدراسة العلاقة بين الصدمات الخارجية والأمور السياسية والاستثمار الخاص، توصل كل من " Sule. O. and Dani R. 1992"إلى أن المتغيرات السياسية (درجة تحضر السكان، والحقوق السياسية والحريات المدنية) تؤثر على استجابة الاستثمار الخاص للصدمات الخارجية (ظروف التبادل التجاري، أسعار النفط، سعر الفائدة)، وأظهرت نتائج الدراسة أن المستويات العالية للتحضر تؤثر على الاستثمار، وأن أثر الصدمات الخارجية في الاستثمار يكون كبيرا في الدول ذات الأنظمة السياسية الأكثر تقييدا، آخذين في الاعتبار أن الحريات السياسية تنخفض عندما تزيد قيمة الحقوق السياسية، ومن الناحية العكسية، فإن زيادة الحريات السياسية يخفض أثر الصدمات الخارجية السالبة.

وفي دراسة عن عناصر المناخ الاستثماري وأوزانها الترجيحية، أظهر "R. S. Basi" أن الاستقرار السياسي يؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 63%، وقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف كل من العناصر المحفزة والعناصر المعوقة للاستثمار طبقا لبحث قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية – إلى مجموعات من حيث ترتيب أهميتها في اتخاذ قرار الاستثمار، وقد جاءت المجموعة الأولى للعناصر المحفزة للاستثمار متضمنة تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعنصر أولي محفز للاستثمار[12].

ر– الاستقرار التشريعي :

يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها، وتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، وإما غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، وقوانين التصدير والاستيراد...الخ.

ولما كانت الأوضاع التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر، فإنه في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة يصبح تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار طويل الأجل.

ولذلك، فبقدر نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات, وأشارت الدراسات هنا إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي يعمل في سلاسة وسرعة،

وألا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلاتها، فضلا عن أن تكون المرونة هي سمة قوانين وقرارات الاستثمار.

وعلى ذلك، فإن عدم شفافية التشريعات ووضوحها يقلل تحفيز المستثمرين نحو اتخاذ قرارات الاستثمار، فعدم التأكد من استمرار السياسيات، وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري، كما أن عدم الاستقرار التشريعي يجعل المستثمرين يترددون في الاختيار ما بين القيام باستثمارات جديدة، أو الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد الكبير والسريع.

وقد أبرزت إحدى الدراسات أنه من الأمور التي تجعل التشريعات معوقة أحيانا للاستثمار الخاص، عدم توافر العدد الكافي من القضاة المتخصصين في الفروع الحديثة لقانون الأعمال، مثل الفروع التي تنطبق على التجارة والشحن البحري، والأعمال المصرفية والمباني وشؤون المدن والبيئة...الخ

ز- البنية التحتية المادية و الاجتماعية:

تشمل البنية التحتية المادية و الإجتماعية لدولة ما، الطرقات والطاقة والموانئ والإتصالات، إضافة إلى التعليم الأساسي والصحة، ولتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة، ألا تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة، وتمكين نمو الشركات و توسعها.

تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة إلى منع المنجين الصغار من دخول الأسواق الإقليمية، وإلى إثقال المنجين الكبار بعبء مشاكل نقص في المداخلات الأساسية أما البنية التحتية التي تتم صيانتها بشكل جيد، فمن شأنها تعزيز التجارة عبر تسريع عملية نقل السلع والمواد الخام، وتأمين استدامة الإنتاج المكثف للطاقة، وتأمين الإتصالات في الوقت المناسب ولذلك صار ضمان الإتصال عبر تقنية المواصلات والمعلومات أمرا بالغ الأهمية في السنوات الأخيرة، وقد ساعد في تجاوز بعض العوائق التي تسببت بها البنى التحتية المادية غير المناسبة تشكل إمكانية الوصول الفعالة إلى المعلومات بوضوح جزءا من المتطلبات الأساسية للبنى التحتية الخاصة بالأنظمة الإقتصادية العصرية[13].

الحفاظ على بنية تحتية مادية عالية الجودة هو من المسائل الهامة المرتبطة بتوظيف رؤوس الأموال، ومن هذه المسائل أيضا التعاقد الفعال، و العروض المفتوحة.

إن مستويات الإستثمار العالية في رأس المال البشري، ولا سيما على صعيد التعليم والصحة، ترسي الدعائم لنمو القطاع الخاص، والقوى العاملة السليمة والمتعلمة، هي قوى عاملة منتجة إن الإستثمارات في مجال الصحة والتعليم يجب أن تشمل القطاعين الخاص والعام على السواء، وإن تعزيز البنية التحتية الإجتماعية وضمان استفادة ذوي الدخل الأدنى من خدمات تعليمية عالية النوعية وبكلفة معقولة، هو أساس مهم لتنمية القطاع الخاص.

س- حكم القانون:

يعني حكم القانون أن قرارات الحكومة تتم وفقا لمجموعة من القوانين المكتوبة التي من شأن كل مواطن إتباعها. إن القواعد مطبقة بصورة ثابتة ومتماسكة، تديرها هيئة بيروقراطية محترفة، وتخضع لسلطة قضائية عادلة وشفافة تكافأ على عملها بشكل ملائم.

تشكل القوانين أساسا جوهريا لبناء قطاع خاص راسخ، فمن دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة ونظام إداري منصف، تهدم المساعي الأخرى التي تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص، حتى أنها قد تخلف تبعات سلبية، بالتالي يتعين على الحكومات الوطنية وضع "قواعد اللعبة" أي وضع نظام يساهم في تخفيض تكاليف العمليات بجعلها قابلة للنفاذ فالأنظمة القانونية والإدارية تؤثر على كيفية إجراء العمليات.

إن الأنظمة القانونية المربكة والمتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الرسمية صعبة وتدفع بالشركات إلى أن تصبح أو تظل غير رسمية، ربما يكون الفقير هو الضحية الأولى في غياب تطبيق القانون، ويظهر في أحد التقديرات أن 80% من المسائل القانونية التي تواجه الفقير تعالج من خلال أنظمة شائعة أو غير رسمية وغالبا ما يلقي اللوم على الفساد بحسب تقدير البنك الدولي، يمكن للفساد أن يخفض معدل نمو الدول بما يقارب 0.5 إلى 1% في السنة[14]

3- دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر:

يمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم والنامية على حد سواء نظرا لما يتمتع به هدا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية .

3-1- دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة

يعتبر الإنتاج المحلي الخام بمثابة مؤشر اقتصادي ذو دلالة في تقييم النمو الإقتصادي، ومنه ستكون القيمة المضافة بمثابة وسيلة تحليل للحكم على مدى مساهمة كلك قطاع أو فرع في هذا النمو المحقق، وبالتالي سنستغل هذا المفهوم في توضيح تطور ومكانة القطاع الخاص، هذا ويمكن تعريف القيمة المضافة على أنها إجمالي الإنتاج المحلي الخام مطروحا منه الاستهلاك الوسيط المستخدم في هذا الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.

ويبين لنا الجدولين رقم (**2و3**) مساهمة القطاع في تكوين القيمة المضافة.

الجدول رقم (2): تطور هياكل القيمة المضافة حسب النظام القانوني للقطاع

	1974	1984	1994	2004
قطاع عمومي	%58.6	%69.5	%53.4	%52
قطاع خاص	%41.4	%40.5	%46.6	%48
المجموع	%100	%100	%100	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

(الحسابات الاقتصادية: 1963-2001 الحسابات الاقتصادية: 1995-2003).

الجدول رقم(3): تطور حجم و هيكل مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر%

البيان	1967	1971	1981	1986	1990	1997	2001	2006
نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة %	65.8	55.9	29.7	39.4	45.8	45.71	47.5	42.26
الصناعة دون المحروقات%	46	44.7	23.9	24.2	27.1	26.41	40.4	49.09
البناء والأشغال العمومية%	71.7	50.2	27.4	26	31.3	61.58	80.54	79.72
النقل والاتصال%	27.8	18.9	20.5	41.6	45.2	66.93	75.9	75.39
التجارة والخدمات%	74.2	73	67.4	75.6	72.7	92.17	90.19	92.93

المصدر: شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية,المؤتمر الدولي حول"القطاع الخاص في التنمية :تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009 ص42

مازال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني حيث أن نمو القطاع الخاص يؤدي إلى نمو إجمالي القيمة المضافة المتولدة عن أنشطته, حيث أن القطاع الخاص ينتج اكتر من 85% من إجمالي الناتج المحلي في معظم الدول النامية[15] ففي مصر مثلا يساهم القطاع الخاص بنسبة 67.8% في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000[16], إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50%

على الرغم من الزيادة المطلقة للقيمة المضافة للقطاع الخاص بصفة عامة خلال الفترة 1967-1981 وأيضا ارتفاع نسبة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي من 28.22% سنة 1970 إلى ما يربو عن 40.08% سنة 1978، إلا أن الأهمية النسبية لمساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة الإجمالية كانت في انخفاض مستمر، إذ انخفضت مساهمة هذا الأخير في تكوين القيمة المضافة خلال هذه الفترة 65.8% سنة 1967 إلى حوالي 29.7% سنة 1981، ويرجع هذا الإنخفاض في الأساس إلى الدور الذي لعبه القطاع العام، نظرا لما منح له من إمكانيات في إطار إستراتيجية التنمية المنهجية آنذاك، وتعاظم دوره وكذا تنوع نشاطاته في مختلف فروع النشاط الإقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي من 8.3% سنة 1970 إلى حوالي 12.02% سنة 1978.

كما يتضح من الجدول هيمنة القطاع الخاص على مجالي التجارة والخدمات والتي بلغت أثناء هذه الفترة حوالي 70% في المتوسط و يعود هذا إلى تحول نشاط القطاع الخاص من القطاع الفلاحي إلى القطاع التجاري والخدمي بعد تطبيق قانون الثورة الزراعية, أما مساهمة القطاع الخاص في مجال

البناء والأشغال العمومية فكانت في تدني مستمر، نظرا لإنشاء وتطور شركات وطنية تابعة للقطاع العام ودخول شركات أجنبية للميدان مع بداية الثمانينات.

مساهمة قطاع النقل و الإتصال في هذه الفترة ظلت ضعيفة، نظرا لإحتكار الدولة النقل الجوي و البحري و السكك الحديدية، وتدعيم النقل بإنشاء أسطول بري تابع للقطاع العام، سواء لنقل المسافرين أو البضائع.

من جهة أخرى ظلت مساهمة القطاع الخاص الصناعي متواضعة، مما يؤكد لنا أن التنمية الصناعية بالجزائر كانت تعتمد نظريا وعمليا على القطاع العام، وأنه رغم المحاولات الجادة لإدراج القطاع الخاص للإستثمار في قطاع الصناعة، إلا أن هذا الأخير ظل يفضل بعض الصناعات الصغيرة كالصناعات أو الإتجاه إلى قطاعات أخرى كالتجارة والخدمات.

على الرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي من 28.06% سنة 1980 إلى ما يقل عن 15.07% سنة 1988، مقابل ارتفاع نسبة الإستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 18.43% سنة 1983 مثلا، إلا أن الأهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الفترة 1982-1990 قد عرفت زيادة يمكن اعتبارها بالمهمة، ويعود ذلك أساسا إلى: برنامج إعادة الهيكلة العضوية و الإستقلالية المالية للمؤسسات الإقتصادية العمومية، التي عرفت نوعا من التذبذب في تنفيذها، مما أثر سلبا على أداء المؤسسات العمومية ويبدو أيضا أن الأزمة الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد الجزائري سنة 1986 لم تؤثر بشكل كبير على القطاع الخاص الذي يلجأ إلى طرق متعددة لتمويل وتموين مؤسساته، وهذا على عكس حجم الإستثمار العام الذي بلغ أدنى مستوياته سنة 1991 عند حدود 6.08%.

إن الإتجاه العام في تكوين القيمة المضافة بالنسبة للقطاع الخاص لم يتغير كثيرا، حيث بقيت سيطرة قطاع التجارة و الخدمات.

أما على مستوى القطاع الخاص، فقد انخفضت نسبيا أهمية قطاع التجارة والخدمات من 60.7% سنة 1982 إلى 57.7% سنة 1990 لصالح قطاع النقل والإتصال الذي زادت أهميته النسبية نظرا للإنتعاش الذي بدأ يعرفه هذا الأخير بعد صدور قانون تحرير النقل سنة 1988.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى (الصناعة والبناء والأشغال العمومية)، فإنه حتى وإن زادت أهمية القطاع الخاص نسبيا في تكوين القيمة المضافة مقارنة بالقطاع العام، نظرا للأسباب الموضوعية المذكورة أعلاه، إلا أن الأهمية النسبية داخل القطاع الخاص نفسه لم يطرأ عليها تغير كبير نظرا لتوجه القطاع الخاص نحو مجال النقل بشكل كبير.

إن التوجه الجديد بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والإنسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في

تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالي 47.5% سنة 2001، وأيضا ارتفاع نسبة الإستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 23.78% سنة 1994، ثم إلى 28.84% سنة 2006، وهذا إن دل فإنما يدل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة[17].

فمثلا حصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في مختلف فروع النشاط الصناعي ارتفعت إلى حدود 49% سنة 2006، إذ أنه بالإضافة إلى الصناعات التي سيطر عليها القطاع الخاص من قبل كالنسيج، اكتسح هذا الأخير مجالات أخرى كالصناعات الغذائية وصناعة الجلود والأحذية بنسبة 80% تقريبا.

وهذا ما يوضح المجهودات المبذولة من قبل القطاع الخاص لتلبية الطلب المتزايد على المستوى الوطني رغم منافسة المنتجات الأجنبية، كما أن هذا الأخير بدأ يقتحم فروعا أخرى لم تكن من اختصاصه في السابق مثل فروع الكيمياء والبلاستيك.

بالإضافة إلى هذا فإن القطاع الخاص قد دعم مركزه في الفروع والقطاعات الإقتصادية التي تعتبر تقليديا من اختصاصه، فنجده يساهم في تكوين القيمة المضافة بنسبة 92% في قطاع الخدمات سنة 2006، و يساهم في نفس السنة بنسبة 79% في قطاع البناء والأشغال العمومية.

إن إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تشير إلى تحسن في عدد المشاريع المصرح بها سواء بالنسبة للإنشاء أو التوسع، وهذا ما يعني فعالية الإجراءات المتعلقة بتشجيع الإستثمار الخاص، كما تعطي الإحصائيات الأهمية التي أصبح يحتلها القطاع الخاص في مجال الإستثمار، حيث أن أكثر من 97% من المشاريع تابعة للقطاع الخاص[18].

وهكذا تم كذلك فتح المجال أمام الشراكة والإستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا، وتقديم التشجيع لهما وقد تم جني بواكير ثمارهما، وعلى سبيل المثال شهدت السنوات الخمس المنصرمة إسهاما يقدر بأكثر من 6 ملايير دولار من الإستثمار الخاص المحلي وبما يربو عن 10 ملايير دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة، ويمثل القطاع الخاص اليوم أكثر من 50% من حجم واردات البلاد وما يقارب 3/2 النمو خارج قطاع المحروقات.

3-2- دور القطاع الخاص في التشغيل:

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا وهاما في عملية التشغيل والتنمية انطلاقا من الرؤية الاقتصادية وهي إيجاد قطاع رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل القومي ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية. كما يطمح الجميع بتوفير حوافز ملائمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص في الدول.

ويوضح الجدول رقم (4) مدى مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر.

الجدول رقم (4):يوضح مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2003-2005
الوحدة:ألف عامل

البيان	2003			2004			2005		
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع
الفلاحة	51	1361	1412	25	1592	1617	28	1352	1380
الصناعة	304	500	804	345	715	1060	395	664	1059
الأشغال العمومية والبناء	87	713	800	100	868	968	87	1125	1212
التجارة والخدمات	2216	1452	3668	2208	1945	4153	2454	1939	4393
المجموع	**2658**	**4026**	**6684**	**2678**	**5120**	**7798**	**2964**	**5080**	**8044**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(نشرة 2007)

إن القطاع الخاص يشغل اكتر من 5 ملايين عامل سنة 2005 أي ما بسبته 63% من حجم التشغيل مقارنة بـــ37% للقطاع العام وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل إن هذه الإحصائيات تعطي صورة عن التحولات الهامة التي تجري داخل الاقتصاد الوطني وكدا الوزن والمكانة التي تزداد كل سنة بالنسبة للقطاع الخاص في مجال التشغيل

إن القطاع الخاص الذي بدا يتهيكل ويتطور في إطار اقتصاد السوق سيكون له في المستقبل أهم قطاع يوفر مناصب الشغل فقد ازداد عدد المستخدمين في القطاع الخاص من4026 سنة 2003 إلى 5120 سنة 2004 ثم إلى 5080 سنة 2005 في بالمقابل بقي حجم التشغيل في القطاع العام شبه ثابت خلال نفس الفترة.

كما يعتبر قطاع الخدمات في الجزائر اكبر قطاع منشئ لمناصب الشعل مقارنة بالقطاعات الأخرى ثم يليه القطاع الصناعي

وانطلاقا من أن القطاع الخاص هو العنصر الأساسي في عملية التنمية والمحرك الرئيسي للاقتصاد ويمثل الهرم الاقتصادي في جميع الدول، نرى أن دور القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر مازال صغيرا مقابل بدول العالم. وربما يرجع ذلك إلى[19]:

- قصور في الوعي بأهمية القطاع الخاص في دفع عجلة التقدم والازدهار ومدى تأثير إسهاماته في التنمية والتشغيل.
- قطاع خاص ضعيف لا يحب المخاطرة.
- غياب الحوافز الداعية إلى العمل خارج القطاع العام المهيمن.

- المهارات غير القابلة للتسويق.
- الرأسمال البشري غير المتطور.
- نوعية التعليم المتدنية.
- عدم الموائمة بين العرض والطلب على التشغيل.
- ضعف مناخ الاستثمار وكثرة المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص فقد أوضحت معظم الدراسات في هذا المجال أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك وهو ما يعني أن تكون هناك رؤية واضحة تبنى عليها خطة إستراتيجية وبرنامج عمل يعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين ادوار هامه مؤثرة فى هذا المجال وهى الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

4- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:

4-1- التوازنات الداخلية و الخارجية للاقتصاد الجزائري:

تستند البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة لنمو الاستثمار الخاص على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وتدني معدل التضخم (توازن داخلي) وانخفاض العجز في ميزان الحساب الجاري وفي المديونية الخارجية (توازن خارجي) وبالتالي فان المؤشرات الأساسية لتقييم مناخ الاستثمار هي:

- مؤشر النمو الاقتصادي
- مؤشر التضخم
- مؤشر سياسة التوازن الداخلي (العجز أو الفائض في الميزانية)
- مؤشر التوازن الخارجي (العجز أو الفائض في ميزان الحساب الجاري)
- مؤشر المديونية الخارجية

ويوضح لنا الجدول رقم (5) أهم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2007.

الجدول رقم (5): تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000- 2007)

السنوات / البيـــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الداخلي الخام (مليار PIBبالدولار)	54.749	54.745	56.748	67.802	85.144	102.721	114.831	131.568
معدل نمو PIB	2.15	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	4.6
معدل البطالة	29.77	27.30	25.00	23.70	17.7	15.3	15.7	14.1
ف أو ع في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	9.8	4.05	0.23	8.36	7.11	11.88	12.91	11.80
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.58	3.56	1.6	2.5	3.7

رصيد الميزان الجاري (مليار دولار)	8.93	7.06	4.36	8.48	11.12	21.72	28.95	31.5
الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	16.3	12.8	7.7	13	13.1	21.2	24.86	23.33
رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)	25.3	22.6	22.6	23.5	21.4	16.5	5.05	4.2
خدمة الدين الخارجي (مليار دولار)	4.52	4.47	4.32	4.20	4.44	4.09	2.67	1.68
خدمة الدين الخارجي% الصادرات	19.8	22.8	21.7	17.7	12.6	8.38	4.67	2.8
سعر الصرف (مقابل الدولار)	75.25	77.26	79.72	72.61	72.61	73.83	72.64	69.36
احتياطي الصرف الأجنبي (مليار دولار)	11.9	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	-	99.33

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على

- تقرير وزارة الخارجية (معطيات اقتصادية واجتماعية)
- صندوق النقد العربي:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008/2007

يتضح ممّا سبق أنّ الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي(1998/1994) المدعّم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد تم التّحكم في معدّلات التّضخم والبطالة، كما لأنّ ميزان المدفوعات والميزانية العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخيرة، وتم تقليص المديونية الخارجية وشهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.

4-2- وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار:

لأجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين نمو الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي،

وتوجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول، وسيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات وهي:

- **مؤشر الحرية الإقتصادية**
- **مؤشر التنافسية العالمي**

- **مؤشر سهولة أداء الأعمال (الصادر عن البنك الدولي).**

أ- مؤشر الحرية الاقتصادية

يأتي إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية وتعني الحرية الاقتصادية في مفهومها العريض حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد و تعزيز روح المبادرة والإبداع.

كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة.

- يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في القطر لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون و قوانين العمالة وخلافه.

- ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق انطباع إيجابي عن القطر يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الإستثمار الأجنبي المباشر.

ويوضح لنا الجدول رقم (6) تطور ترتيب الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في مؤشر الحرية الاقتصادية.

جدول رقم (6): ترتيب الجزائر مقارنة بتونس و المغرب في مؤشر الحرية الاقتصادية 2005/2000

الدولة	2000/من123 دولة	2001/من 123 دولة	2002/من 127دولة	2003/من 127 دولة	2004/من 130 دولة	2005/من 161دولة
الجزائر	120	120	120	123	124	114
تونس	75	62	68	69	68	83
المغرب	78	84	85	80	95	85

المصدر: رضا عبد السلام ,مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية ,المكتبة الأكاديمية ,مصر 2007 ص120

ب- مؤشر التنافسية العالمي:

يعتبر تقرير التنافسية العالمي-والذي يعد من أهم النشاطات البحثية التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس/سويسرا -مؤشرًا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول، وأداةً لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداةً لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على

المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات المتعددة التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

يذكر أن هذه المنهجية تُصنف الدول حسب النموذج الخاص بمراحل تطور اقتصاديات الدول وتنافسيتها، وهي: مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، بحيث يعتمد التقييم على قياس مستوى الإنجاز لكل دولة، وذلك حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي ويبنى هذا المؤشر على ثلاثة مؤشرات أساسية تبعًا لمراحل تطور اقتصاديات الدول وتنافسيتها.

جدول رقم (7): ترتيب الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في المؤشر التنافسية العالمي 2007/2003

الدولة	104/2003دولة	2004/من 104دولة	2005/من 117دولة	2006/من 125دولة	2007/من 131دولة
الجزائر	74	71	82	76	81
تونس	38	42	37	30	32
المغرب	61	56	76	70	64

المصدر: World Economic Forum, The Global Competitiveness. Report 2007-2008, Geneva 2007 p.p14-20

د/رضا عبد السلام :نفس المرجع السابق ص53

يتضح من الجدول رقم (7) أن مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمي قد شهد تراجع من المرتبة 74 عالميا إلى المرتبة 82 ثم المرتبة 81 في سنة 2007 كما أن الجزائر رتبت بعد تونس والمغرب في جميع سنوات الدراسة وهذا ما يفسر بان مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع على نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

ت– مؤشر بيئة الأعمال (مؤشر سهولة أداء الأعمال)[20]

يقيس المؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف وضع أسس للتقييس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، يغطى المؤشر 178 دولة شملها تقرير بيئة أداء الأعمال 2008،

ويتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر مؤشرات

الأخرى بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح.

وتشمل تلك المؤشرات بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع.

ويشير الجدول رقم (8و9) إلى وضعية الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في المؤشر المركب لسهولة أداء الأعمال.

جدول رقم (8): ترتيب الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في المؤشر المركب لسهولة أداء الأعمال 2007/2006/2005

الدولة	الترتيب عالميا 155/2005 دولة	الترتيب عالميا 175/2006 دولة	الترتيب عالميا 178/2007دولة
تونس	58	80	88
المغرب	102	115	129
الجزائر	123	116	125

المصدر: البنك الدولي، تقرير أداء الأعمال 2006/2007/2008 www.worldbank.or

جدول رقم (9): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية للمؤشر "سهولة أداء الأعمال" 178/2007 دولة مقارنة بتونس والمغرب

مكونات المؤشر الفرعية	الجزائر	تونس	المغرب
بدء المشروع	131	68	51
التعامل مع التراخيص	108	96	88
توظيف العاملين	118	113	165
تسجيل الملكية	156	66	102
الحصول على القروض	115	97	135
حماية المستثمرين	64	147	158
دفع الضرائب	157	148	132
التجارة عبر الحدود	114	28	67

تنفيذ العقود	117	80	114
إغلاق المشروع	45	30	60

المصدر: البنك الدولي، تقرير أداء الأعمال 2008، gwww,worldbank,or

يتضح من الجدول السابق أن وضع الجزائر جاء متأخرا في أغلب المؤشرات الفرعية، وتعتبر تونس عموما من أحسن بلدان المغرب العربي ترتيبا في هذه المؤشرات، وهذا ما جعلها تحتل مرتبة متقدمة في المؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال 2007".

وقد أشارت الدراسات النظرية والشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر، وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وأدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق غير الرسمية وهذا يعني أضعاف الاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[21].

5- المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر:

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحاول دون نمو الاستثمار الخاصة المحلية والأجنبية.

ولقد بدأت الجزائر في معالجة عدد من القيود والمعوقات -حسبما أبرزها مسح استقصائي لمؤسسات الأعمال وتقييم لمناخ الاستثمار- باعتبارها عقبات رئيسية أمام تنمية القطاع الخاص، وهي: سيطرة القطاع العام الكبير على النشاط الاقتصادي، وصعوبة الحصول على العقارات الصناعية، وصعوبة تعبئة وإتاحة رأس المال، والحواجز الإدارية الكبيرة ومحدودية القدرة على الحصول على المعلومات، وأوجه القصور في اللوائح التنظيمية الخاصة بسوق العمل وقّلة أعداد العاملين من ذوي المهارات، وعدم كفاية البنية الأساسية، وعدم كفاءة الإطار القانوني والقضائي.[22]

ويمكن إجمالا تصنيف تلك المعوقات فيما يلي:

أ- مشكل التمويل و مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص:

يعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام احد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي .

يبين لنا الجدول رقم (10) تطور نسبة ما يحصل عليه القطاع الخاص من قروض مقارنة بالقطاع العام.

جدول رقم (10) تطور القروض حسب القطاع القانوني بالنسب%

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العمومي	80.0	80.0	70.6	68.7	56.5	57.4	56.02	50.39
القطاع الخاص	19.0	19.2	29.4	31.3	43.5	42.6	43.97	49.90
القروض إلى القطاع الخاص % PIB/	6.09	6.08	7.11	7.93	12.14	11.17	11.02	11.73

المصدر: بنك الجزائر إحصائيات 2005/2004/2000

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في مجال التمويل حيث أن نصيب القطاع العام من مجمل القروض الممنوحة خلال الثماني سنوات الأخيرة اكبر من نصيب القطاع الخاص لكنها في تراجع ووصلت هذه النسبة إلى 50% في نهاية 2005 مقابل 80% في سنة 1998، في المقابل نسجل ارتفاع لنصيب للقطاع الخاص في القروض فمن 19% خلال سنتي 1998 و1999 قفز إلى حوالي 43% خلال سنوات 2002، 2003 و2004 أما في سنة 2005 فقد وصلت النسبة إلى 50% تقريبا[23].

أما عند تحليلنا نسبة التغير السنوية للقروض الموجهة للقطاع الخاص بين سنتي 2002 و2005 سنجد أنها عرفت ارتفاعا هاما، حيث تجاوزت 63% في سنة 2003 كما بلغت النسبة 30% في سنة 2005 بينما سجل القطاع العام تراجعا بنسبة 3% في سنة 2003 وبشكل عام نلاحظ تقدما ملموسا للقطاع الخاص و تراجعا للقطاع العام.

اما بالنسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام قد تضاعفت، إذا انتقلت من 6% في سنة 1998 إلى حوالي 12% في سنة 2005, وتبقى هذه النسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط و التي تصل فيها إلى 40% أو في الدول المجاورة حيث تصل إلى 56% في المغرب و61% في تونس.

ب– ارتفاع أسعار سعر الفائدة :

حاولت الجزائر في إطار عمليات الإصلاحات الاقتصادية استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين والأفراد نحو زيادة نسبة الإدخار, وتوجيهها نحو الاستثمار, وما يلاحظ ان معدل الفائدة مرتفعا اذا ما قورن معدلات الفائدة. تجارية في قبولها للودائع ومنحها قروض, ويوضح الجدول (11) معدل الفائدة الأسمى الموجه, ومعدل الفائدة الحقيقي للفترة (1998–2004):

الجدول رقم (11): تطور معدل الفائدة الاسمي والحقيقي للفترة (1998–2004)(%)

البيـــان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل الفائدة الاسمي%	10.2	9.3	8.5	8.5	8.5	8.0	7.0
معدل الفائدة الحقيقي%	5.2	6.7	8.2	4.3	4.7	5.0	5.0

المصدر: -بنك الجزائر إحصائيات 2005/2004/2000

من الجدول (11) يتضح لنا ما يلي :

- بالنسبة لمعدلات الفائدة الاسمية الموجهة , ا بدء مؤشر الفائدة في الانخفاض حيث سجل نهاية عام 1998 نسبة قدرها 10.2% ثم 9.3% عام 1999, ليستقر عند حوالي 8.5% خلال الفترة 2000–2003, غير أنها انخفضت إلى حوالي 7.5% عام 2004 .

- بالنسبة لمعدلات الفائدة الحقيقية, فقد بلغت سنة 1998 نسبة 5.2% و ثم ارتفعت إلى 6.7% , و8.2 عامي 1999, 2000 على التوالي, ثم شهدت انخفاضا عام 2001 لتستقر عند حدود 5% عامي 2003 و2004, ونلاحظ عدم استقرار معدلات الفائدة الحقيقية نتيجة ارتباطها بالظروف الاقتصادية غير المستقرة, والارتفاع النسبي في معدلات التضخم, بسبب ارتفاع حجم الكتلة, وارتفاع نسبة معدلات الاستهلاك في الآونة الأخيرة بسبب الانتعاش الاقتصادي.

ت– المعوقات الإدارية والتنظيمية :

يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية و تنظيمية أهمها[24]:

- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية.

- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـــ14 إجراء، يستغرق 24 يوما وتكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس والتي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما ولا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد[25]

- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار، حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء، والكهرباء والغاز، وخطوط الهاتف، وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار.

- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار، وقد عبر المستجوبون في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار[26].

- بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاء أكثر من387 يوما مقارنة مع 7 أيام في تونس وقد ذكر 69% من رؤساء المؤسسات في الدراسة التي أعدها البنك الدولي إلى هذه المشكلة وذكر هؤلاء أن المدة التي يخصصونها لتسوية هذه القضايا تصل إلى 13.6 أسبوع في السنة[27].

ث- مشكل العقار الصناعي:

يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، ويتجلى هذا من خلال العناصر التالية:

- صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري.
- تعقد وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية.
- الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة.
- عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسة واجتماعية، وليس لأهداف اقتصادية نظرا لغياب الاستشارات المتخصصة في الميدان.
- بقاء العديد من الأوعية العقارية التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية (عقود الملكية).

أ- و من جهة أخرى، أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، حيث يوجد حوالي30% من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـــ 180 مليون م^2 بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م^2، ولهذا يتبين أن الأزمة ليس في نقص العقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم و غياب الشفافية في توزيع الأراضي[28].

ج- مشكل الفساد:

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص، كما أنها تؤدي إلى تسوية صورة البلد وإبطاء معدل التنمية، واختلاس المال العام, وعادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية وغياب المساءلة لتمتع كبار المسئولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدي الاقتصادي العالمي2007.[29]

فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007 أما تونس فاحتلت المرتبة 63 والمغرب المرتبة 76,[30] وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والإستفادة من بعض المزايا والخدمات[31].

ح- مشكل القطاع الموازي

في الجزائر عددت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل،أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري, وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، -ويبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي34.1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999-2000) وذلك حسب تقديرات البنك الدولي وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف[32].

وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا،وأن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق.

الخـــاتمـــة:

يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من الشروط الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار فمن بين الشروط الأساسية هناك شرطان أساسيتان هما الاستقرار السياسي , والاستقرار الإقتصادي .

ويعتبر الاستقرار الاقتصادي شرط أساسي لتنمية القطاع الخاص لكنه غير كافي ويتحدد أساسا في التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي, مثل وضع الميزانية العامة للدولة, وميزان المدفوعات, ومعدل التضخم ونسبة البطالة واستقرار سعر الصرف, إضافة على العوامل الأساسية لتنمية الاستثمار مثل توافر سوق للأوراق المالية, وتطور الجهاز المصرفي, وتطور القوانين والأجهزة التنظيمية, والإدارية للبلاد, إضافة إلى سياسة الدعم والتحفيز التي تقدمه الدولة للمستثمرين, وخاصة ما يتعلق بمسألة نسبة الضرائب المقروضة, والإعفاءات الممنوحة, ومسألة رفع الرقابة على النقد الأجنبي, ورفع القيود الجمركية على استيراد مستلزمات الإنتاج ونظام الأجور وحرية المبادلات التجارية الخارجية...الخ. وهناك شروط مكملة أخرى لا تقل أهمية عن الشروط الأساسية السابقة مثل ,نظام الحكم الرشيد والاستقرار السياسي والتشريعي وتوفر العنصر البشري المؤهل, وتحرير سوق العمل, ووجود أرضية متطورة لوسائل الاتصالات,وحجم السوق,ودرجة نموه في المستقبل على المستوى المحلي, أو الإقليمي,

أما فيما يتعلق بحالة الجزائر فيمكن عرض النتائج التالية:

- مازال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني حيث أن نمو القطاع الخاص يؤدي إلى نمو إجمالي القيمة المضافة المتولدة عن أنشطته, كما أن القطاع الخاص ينتج اكثر من 85% من إجمالي الناتج المحلي في معظم دول العالم إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50%

- إن تباطؤ نمو القطاع الخاص في توليد القيمة المضافة وفرص العمل بالجزائر يرجع إلى عدم فاعلية مناخ الاستثمار حيث وضع الجزائر وترتيبها المتأخر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار، يكشف أنه غير مناسب لنمو القطاع الخاص ووجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو الاستثمار الخاصة المحلية و الأجنبية.

- بالرغم أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر شرطا أساسيا لتنمية القطاع الخاص،غير أنها لاتكفي وحدها لخلق مناخ يساعد على نمو القطاع الخص, إن المسائل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير الشرعية تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي تعيق نمو القطاع الخاص بالجزائر.

قـــائمة المراجع:

[1]- احمد الكواز: بيئة القطاع الخاص النظرية والواقع ,المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية :تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009 ص10

[2]- رندة بدير:دور المرأة في نمو القطاع الخاص, المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية :تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009 ص65

[3]- د/عدي قصيور, الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ص101

[4]- د/عدي قصيور, نفس المرجع السابق ص101

[5]- د/زهير عبد الكريم الكايد:الحكمانية قضايا وتطبيقات, المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003 ص69

[6]- على عبد القادر على، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 31، يوليو 2004، ص 5.

[7]- محمد سعيد بسيوني الجوراني: محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975–1997 أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة, جامعة قناة السويس جمهورية مصر العربية 2002ص 74–ص163

–مريم احمد محمد فؤاد, ظاهرة عدم التأكد و تأثيرها على الاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة 1974-2001 رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة 2004 ص72–84

د/فريد بشير طاهر, محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية ,مجلة التعاون العدد 51, يونيو 2000 ص20-26

[8]- د/فريد بشير طاهر, نفس المرجع السابق ص 20

[9]- محمد سعيد بسيوني الجوراني, نفس المرجع السابق ص142

[10]- فريد بشير طاهر, محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية, نفس المرجع السابق ص21

[11]- محمود علي إبراهيم القصاص، "فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الإقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك 82-1992"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ،1995، ص31

[12]- محمد نظير محمد بسيوني، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1986، ص317.

[13]- رندة بدير:دور المرأة في نمو القطاع الخاص ,نفس المرجع السابق ص67

[14]- نفس المرجع السابق ص67

[15]- د/بول هولندي ,الإصلاح الحكومي لتخفيض تكلفة المعاملات وتنمية القطاع الخاص ,مركز المشروعات الدولية الخاصة ص8

16 - Economic commission for africa – economic report on africa 2003 .p 192

[17]- شيبي عبد الرحيم و شكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية,المؤتمر الدولي حول"القطاع الخاص في التنمية :تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009 ص42

[18]- عيسى مرازقة, القطاع الخاص والتنمية في الجزائر,أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, غير منشورة, جامعة باتنة 2007ص97

[19]- د. الدكتورة لولوة المطلق, مساهمة كبرى مؤسسات القطاع الخاص وكبار رجال الأعمال في برامج التنمية والتشغيل, المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل, منظمة العمل العربية 2008 ص71

20- WORLD BANK, doing business- the world Bank Group htm, page consultée le :28/10/2007

[21]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003، مرجع سابق، ص90

[22]- البنك الدولي موجز إعلامي بشان الجزائر, التقدم المحرز في عملية التنمية www, worldbank, org

[23]- صديقي مليكة, برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية –حالة الجزائر–, أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007 ص

[24]- ساعد بوراوي, الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر–تونس–المغرب) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة باتنة 2008, ص163

[25]- قاعدة بيانات البنك الدولي حول سهولة أداء الأعمال2007 www, worldbank, org/ doingbusiness

[26]- World Bank, pilot Algeria In vestment Climate Assessment, June 2003in http://siteresource, worldbank,org/ INTPSD/Resources/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf(septembre 2006).

[27] - World Bank ; op cit ; p11

[28] - CNES La configuration du foncier en Algérie : Une contrainte au developpement économique,24emesession pléniére, p.p60-64 ; Mai 2004, in www,cnes, dz

[29]- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العربية 2007، لائحة ترتيب الدول العربية، ص12

[30]- منظمة الشفافية الدولية .مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007 .ص 5-8 www.transparency.org/publicayion/gcr

31- World Bank, pilot Algeria In vestment Climate Assessment, op, cit, p24

32 -www. Worldbank. Org/ documents/ papers links/ Informel Economy pdf (25-12-2006)